

## محددات الإجرام في المجتمع الجزائري

## Determinants of crime in Algerian society

زيكيو مصطفى<sup>1</sup>

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)

zik.socio@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/06/02 القبول 2021/07/09 النشر على الخط 2022/03/15

Received 02/06/2020 Accepted 09/07/2021 Published online 15/03/2022

## ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التركيز على العوامل التي تتضافر فيما بينها لتكون السلوك الإجرامي، سواء كانت عوامل ديموغرافية كالسن والجنس والحالة العائلية للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم، أو عوامل لها صلة بالبيئة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالظروف الأسرية كالتفكك الأسري وطبيعة التنشئة الاجتماعية والمحيط الاجتماعي كالحلي وطبيعة المسكن وجماعة الرفاق، وكذلك التعرف على حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمع وأماطها المختلفة التي تنتشر في المجتمع الجزائري كالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والممتلكات والقضايا التي تتعلق بالجريمة المنظمة، أو من حيث توزيع الجرائم السالفة الذكر بين الريف والمدينة، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على إجراء تقنية المقابلات مع مبحثين لهم تعامل يومي مع القضايا المتعلقة بالجريمة، من خلال التركيز على عنصر الكفاءة قصد الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها خلال مسارهم المهني.

**الكلمات المفتاحية:** السلوك الإجرامي؛ البيئة الاجتماعية؛ العوامل الاقتصادية؛ العوامل الديموغرافية.

## Abstract:

This research paper aims to study the factors that contribute to each other to constitute criminal behavior, whether demographic factors such as the age, sex and family status of people who have committed crimes, or factors related to the social environment, whether family conditions such as family dissociation and the nature of socialization, and social environment such as neighborhood, housing and group of comrades, as well as the knowledge of the extent of the criminal phenomenon in society and the types of crimes that spread in Algerian society, whether they are committed against persons, property or linked to organized crime, or their distribution between the urban and the rural. In this study, we used the interview technique with interviewees who deal with crime-related problems on a daily basis, focusing on their skills and experiences acquired during their professional career. The study sample consists of a prosecutor, four lawyers accredited to the Supreme Court and five police officers with more than ten years' experience, in addition to a gendarmerie officer.

**Keywords:** Criminal behavior; social environment; Economic factor; Demographic factors.

## 1. مقدمة:

تعتبر الجريمة من الظواهر التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين في مختلف التخصصات من أجل الوقوف على العوامل التي من شأنها أن تكون سببا في بروز هذه الظاهرة في المجتمعات الإنسانية مهما اختلفت درجة تقدمها، ومن أهم الأسباب التي دفعت بنا لإنجاز هذه الدراسة هو الانتشار اللافق للجريمة في المجتمع الجزائري بمختلف أشكالها، وهذا ما يستدعي منا تسليط الضوء على مختلف العوامل المؤثرة فيها، ولتحقيق هذا الغرض قمنا بإجراء دراسة تعتمد على المنهج الكيفي من خلال إجراء مقابلات مع مبحوثين من رجال الأمن (شرطة، درك) ومن سلك القضاء (السيد وكيل الجمهورية، ومحامون) الذين أمضوا سنوات طويلة في إطار مكافحة ظاهرة الجريمة، ومن أهم الأهداف التي كنا نصبوا إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة هو التعرف على بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي لها أثر في تكوين الظاهرة الإجرامية من خلال بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، وكذلك التعرف على أنواع وحجم الجرائم المنتشرة في المجتمع الجزائري، وعليه فإننا من خلال هذه الدراسة سنحاول إمطة اللثام على بعض الجوانب التي تكتنف ظاهرة الجريمة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما هي المحددات التي تساهم في تكوين السلوك الإجرامي؟

وعليه فقد انبثقت مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- ما هي المحددات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية التي لها علاقة في بروز ظاهرة الجريمة؟

- ما هي الوسائل والمبررات التي يلجأ إليها مرتكبوا الجريمة؟

- ما هي التدابير التي من شأنها التقليل من حجم الجريمة؟

## 2. مفاهيم الدراسة:

## 1.2 . السلوك الإجرامي:

يمكن تعريف السلوك الإجرامي بأنه كل فعل يخرج عن القواعد والمعايير الاجتماعية، ومن شأنه أن يهدد البناء الاجتماعي برمته.

## 2.2. البيئة الاجتماعية:

يقصد بها مجموعة الظروف أو الوقائع التي لا تكمن في شخصية المجرم وإنما تقوم في الطبيعة أو البيئات التي يعيش فيها ويكون من شأنها التأثير على سلوكه، لذا يطلق على تلك الظروف العوامل الاجتماعية أي المتعلقة بالجماعة لا بالفرد وحده، كما يطلق عليها البعض العوامل الخارجية لأنها خارجة عن شخص المجرم ولأن، تلك العوامل تتعلق بالبيئة الطبيعية والبيئات الاجتماعية التي يتأثر بها المجرم، ويرى جانب آخر أن يطلق عليها اسم العوامل البيئية أو البيئة الإجرامية (Milieu Criminogène)، ولكننا نؤثر تسميتها بالعوامل الاجتماعية أو الخارجية للدلالة على أنها متعلقة بالمجتمع الذي يعيش فيه المجرم من ناحية، ولأنها خارجة عن شخصه من ناحية أخرى. وفي الواقع أنها عوامل متعددة ويمكن تقسيمها إلى عدة تقسيمات بحسب الزوايا المختلفة منها عوامل طبيعية وعوامل اقتصادية وعوامل ثقافية وعوامل سياسية وعوامل البيئة العائلية<sup>(1)</sup>.

(1) إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1991، ص 65.

**3.2. المحددات الاقتصادية:**

يقصد بالعوامل الاقتصادية ما يطرأ على الفرد من اضطراب اقتصادي يكون له أثر في ميله للإجرام، سواء نشأ هذا الاضطراب عن التحولات أو التقلبات الاقتصادية التي تطرأ على المجتمع بأسره أو كان ذلك الاضطراب ناشئا عن ظروف خاصة بذات الفرد أو بالفئة التي يكون الفرد أحد أعضائها وأهم العوامل الاقتصادية الخاصة هي الفقر والبطالة<sup>(1)</sup>

**4.2. المحددات الديمغرافية:**

إن تكوين وتركيب السكان لها من الخصائص التي يمكن قياسها، ولكن لا بد أن تنقيد بالبيانات التي يمكن الحصول عليها من التعدادات، كالتركيب النوعي والعمرى والحالة الزوجية وحجم وتركيب الأسر والمسكن والأنشطة الاقتصادية<sup>(2)</sup>

**3. الأدوات المستخدمة:****1.3. تقنية المقابلة:**

تعتبر المقابلات أحد المناحي الرئيسية في جمع البيانات في البحوث الكيفية<sup>(3)</sup>، والمقابلة هي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد واستكشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة<sup>(4)</sup>، كما تسهم المقابلات في اكتشاف الجوانب التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتوسع حقل الاستقصاء الخاص بالقراءات، إنها تتكامل علائقيا ويغني بعضها بعضا فالقراءات تمنح المقابلات الاستكشافية إطارا وتبهر أذهاننا حول ملائمة هذا الإطار لموضوع البحث<sup>(5)</sup>

وقد اخترنا هذه التقنية (المقابلة) لأنها تتيح لنا إمكانية التعمق في موضوع البحث، فموضوع الجريمة موضوع حساس فمن الصعوبة بما كان أن تجري بحثا مع مبحوثين سبق لهم وأن ارتكبوا جرائم وصدر في حقهم حكم بالإدانة، أو التعامل مع إحصائيات صادرة من المؤسسات الأمنية و هي عبارة عن جداول تبين توزيع مختلف أنماط الجريمة على المستوى الوطني إلا أنها تحمل في طياتها أرقاما تتعلق بعدد القضايا المسجلة وعدد الأشخاص الموقوفين، بينما العوامل الفردية والاجتماعية للموقوفين لا تظهر في هذه الإحصائيات، ولهذا فقد ارتأينا أن نجري مقابلات معمقة مع مبحوثين من سلك القضاء تضم كل من (السيد وكيل الجمهورية، وأربعة محامين) ومبحوثين آخرين من سلك الأمن ممثلة في رجال الشرطة والدرك، باعتبار أن الشخص الذي يرتكب جرما يتم احضاره إلى قسم الشرطة أو مقر الدرك الوطني، ويتم بموجبه تحرير محضر سماع لكي يدلي المتهم بوقائع الجرم المنسوب إليه فيقوم ممثل الضبطية القضائية بطرح أسئلة متعددة تتعلق بجميع الجوانب الفردية والاجتماعية والمهنية المتعلقة بالفاعل كالسن، والجنس، والحالة العائلية، والمستوى التعليمي، والوضعية المهنية، ومكان الإقامة، والظروف العائلية، وعدد أفراد الأسرة وطبيعة المسكن، والدوافع التي أدت به إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وعلاقة المتهم بالضحية، والأداة المستعملة في الجريمة، وبعد الإمضاء على محضر السماع يتم عرضه على المصالح القضائية المختصة.

(1) نفس المرجع السابق، ص 88.

(2) فتحي محمد مصباحي، الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، ط 2، 1994، ص 170.

(3) شتير كفال (ترجمة عبد اللطيف محمد خليفة)، إجراء المقابلات، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ص 21.

(4) موريس انجوس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصب للنشر، الجزائر، ط 2، 2004، ص 1970.

(5) يوسف الجباعي، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 85.

## 2.3. عينة البحث:

الجدول 1: جدول يبين توزيع الباحثين حسب الوظيفة والأقدمية.

المبحوث	السن	الجنس	الوظيفة	الأقدمية	مدة المقابلة
01	47	ذكر	وكيل الجمهورية	10 سنوات	1 ساعة و 20د
02	40	ذكر	محامي	14 سنة	45 دقيقة
03	41	ذكر	محامي	15 سنة	55 دقيقة
04	44	ذكر	محامي		المبحوث أرسل الاجابة على أسئلة المقابلة عن طريق البريد الالكتروني .
05	36	ذكر	مفتش شرطة	10 سنوات	1 ساعة و 30د
06	39	ذكر	ملازم أول	12 سنة	55 دقيقة
07	38	ذكر	مفتش رئيسي للشرطة	11	40 دقيقة
08	48	ذكر	مفتش شرطة	18	55 دقيقة
09	36	ذكر	ملازم أول	10	1 ساعة و 15د
10	26	ذكر	دركي (برتبة عريف)	05	50 دقيقة

اعتمدنا في هذه الدراسة على العينة القصدية، حيث ركزنا على معيار الأقدمية في انتقاء المبحوثين حيث أن أغلبهم يتمتعون بخبرة تساوي أو تفوق عشر سنوات في مجال اختصاصهم، وهذا ما لمسناه من خلال الاجابة على أسئلة المقابلة والتي مكنتنا من إمطة اللثام على العديد من الجوانب التي كنا نجهلها بخصوص الظاهرة، وقد اكتفينا بهذا الحجم (ن=10 مبحوثين) لبلوغنا مرحلة التشبع أي أننا لاحظنا وجود تكرار في الإجابات.

## 4. أنماط و حجم الجريمة في المجتمع الجزائري:

قبل الحديث عن حجم الجريمة في المجتمع الجزائري يتوجب علينا تسليط الضوء على الكيفية التي يتم من خلالها تصنيف الجرائم باعتبار أن عملية التصنيف أو التمييز لها أهمية كبرى في الدراسات التي تعنى بالظاهرة الإجرامية وهي مرتبة كما يلي:

## 1.4. جرائم الحق العام (crime du droit commun):

تشمل جرائم الحق العام الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات، وتصنف الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص بدورها إلى الجرائم التي تمس السلامة الجسدية، كالضرب والجرح العمدي بنوعيه (المفضي إلى عاهة، والمفضي إلى الوفاة) والقتل بنوعيه (العمدي، وغير عمدي) والجرائم المرتكبة ضد الأسرة والآداب العامة وتضم كل من (الاعتداء على الأصول، والجرائم الأخلاقية كزنا المحارم، والاعتصاب، والأفعال المخلة بالحياء) والجرائم التي تمس السلامة المعنوية منها: السب والشتيم، والقذف، والتهديد.

أما الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات فتضم السرقة بشقي صورها منها السرقة بالكسر، والسرقة بالنشل والسرقة بالخطف، السرقة بالتسلق، السرقة باستعمال مفاتيح مقلدة، وهناك جرائم أخرى تدور في فلك الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات كالحرق، والتخريب، والتدنيس والابتزاز.

#### 2.4. الجرائم الاقتصادية والمالية (crime économique et financière):

تشمل الجرائم التي تمس بالاقتصاد الوطني وتلحق به ضررا وتمثل الجريمة الاقتصادية في: الاختلاس، التهرب الضريبي، تضخيم الفواتير، والمتاجرة غير شرعية في المعادن الثمينة، وتسويق مواد مقلدة، إعفاء غير شرعي لدفع الضرائب، تبييض الأموال، سوء استغلال الوظيفة، مخالفة التشريعات المتعلقة بالصرف، أما فيما يتعلق بالجريمة المالية فهي تتكون من: التزوير واستعمال المزور، الاحتيال، تجارة غير شرعية للمعادن النفيسة والرشوة وإصدار صك بدون رصيد.

#### 3.4. الجريمة المنظمة (crime organisé):

من أنماط الجريمة المنظمة جرائم التهريب، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة، وسرقة السيارات، وشبكات المهجرات غير الشرعية، وتزوير العملة الوطنية والعملية الصعبة.

انطلاقا من المقابلات التي اجريناها مع المبحوثين بخصوص حجم الجريمة في المجتمع الجزائري، فقد صرح المبحوث الأول والثاني " بضرورة دق ناقوس الخطر" وهذا يدل على الكم الهائل من القضايا التي تتراكم على مستوى الأقطاب الجزائرية، وهو ما يشكل ضغطا على عمل القضاة في معالجة تلك القضايا، أما المبحوث الرابع يرى " أن حالة الفراغ التي مرت بها البلاد، وكثرة المظالم أدت إلى ارتفاع عدد قضايا الضرب والجرح العمدي والتزوير و استعمال المزور في محرمات رسمية"

#### 5. عوامل الإجرام في المجتمع الجزائري:

##### 1.5. المحددات الديمغرافية:

##### 1.1.5. السن وعلاقته بالجريمة:

صرح المبحوث الأول والثالث بأن " السن له تأثير كمي ونوعي على الجريمة" أي بمعنى أن الشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية ارتكابا للجريمة، ويرى المبحوث الخامس "أغلب المتورطين في الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات هم من فئة الشباب الذكور تتراوح أعمارهم ما بين 18-28 سنة، أما جريمة السرقة بالنشل فهذه الجريمة لها أشخاص " مختصين " نظرا للدقة التي تتطلبها هذه الجريمة وعادة ما يتم ضبط أشخاص كبار في السن، أما جرائم الاحتيال فأكثر الأشخاص ارتكابا لهذا النوع من الجرائم يتراوح سنهم من 40 سنة فما فوق، وفيما يخص ترويض المخدرات فقد عالجنا قضايا عديدة أصحابها أشخاص كبار في السن، حيث أتذكر أن أحد المروجين هو رب أسرة يروج المخدرات في بيته فإن لم يكن هو موجودا في البيت فتقوم إحدى بناته بترويض هذه المادة بالنيابة عنه" وغالبا ما يتورطون في الجرائم التي تتسم بالعنف كالضرب والجرح العمدي والسرقات بشقي صورها كما أشرنا إليها سابقا في أنماط الجريمة بالإضافة إلى تزايد عدد الشباب الذين يتعاطون المخدرات والمؤثرات العقلية ومن أبرزها الأقرص المهلوسة.

##### 2.1.5. الجنس (النوع) وعلاقته بالجريمة:

هناك شبه اجماع بين المبحوثين على أن فئة الذكور أكثر ارتكابا للجريمة بمختلف أنواعها مقارنة مع الإناث، إلا أن هناك بعض النساء يتورطن في جرائم أخلاقية كالعدارة وفئة أخرى منهن يتورطن في السرقة من على الرفوف، ولكن توجد دراسات تفسر انخفاض الجرائم

المتعلقة بالنساء ويرجعونها إلى ما يسمى بالرقم الأسود للجريمة أي بمعنى أن جرائم النساء لا يتم التبليغ عنها لأقسام الشرطة أو يتم التستر عنها كالإجهاض أما في حالة السرقة يتم تسوية هذه القضايا بعيدا عن أروقة المحاكم خوفا من الفضيحة.

### 3.1.5. الحالة العائلية وعلاقتها بالجريمة :

فقد صرح أغلب المبحوثين بأن فئة العزاب أكثر ارتكابا للجريمة تليها فئة المتزوجين.

### 2.5. المحددات الاقتصادية:

بالنسبة للجانب الاقتصادي، فقد اعتبرت الحالات الستة الأولى من عينة الدراسة بأن البطالة تساهم بشكل أساسي في ارتكاب السلوك الإجرامي، أما الحالة السابعة والثامنة فترجع الجريمة إلى الفقر، بينما الحالة العاشرة تعتبر أن انعدام التنمية وخاصة في المناطق الحدودية يدفع بعض سكان تلك المناطق إلى ولوج عالم الجريمة من خلال تهريب المخدرات، وتهريب المواد الاستهلاكية المدعمة كالمواد الغذائية، والمحروقات، و للتعلم أكثر في هذا السياق طرحنا سؤال آخر على المبحوثين حول المبررات التي يتحجج بها مرتكبوا الجرائم واتفق معظم المبحوثين حول بعض المفردات الدالة بهذا الخصوص، وهي في مجملها تكتسي طابعا اقتصاديا منها : البطالة، الدولة ما عطنتيش حقي، مارنيش خدام، الفقر، راني محتاج، هذه كلها ذرائع الغرض منها استعطاف القاضي والحصول على ظروف تخفيف العقوبة.

### 3.5. المحددات الاجتماعية:

#### 1.3.5. التفكك الأسري:

صرح المبحوث السادس " أغلب الموقوفين يعانون من التفكك الأسري كالطلاق والانفصال والإهمال العائلي مع تسجيل آباء منحرفين في بعض عائلات الموقوفين، حيث سجل في إحدى القضايا أن عائلة بأكملها تحترف جريمة السرقة بما فيهم رب الأسرة" وبصفة عامة يوجد توافق بين آراء المبحوثين حول علاقة البيئة الأسرية بالجريمة، حيث أن أغلب الحالات تعتبر أن التفكك الأسري الناجم عن انفصال الوالدين أو الطلاق يساهم في دفع الأبناء إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، فالفرد الذي يعيش في أسرة مفككة يفتقد لتوجيهات الوالدين التي من شأنها أن تقوم سلوكات الأبناء.

#### 2.3.5. التنشئة الأسرية:

كما اعتبر جل المبحوثين بأن غياب التنشئة الأسرية من خلال الإهمال أو انحراف الآباء يؤديان بدورهما إلى انحراف الأبناء، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي تناولت قضية غياب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة باعتبار أن الخلل الوظيفي الذي يصيب النسق الأسري يؤثر على وظيفة الأسرة الأساسية وهي التربية فالفرد في مثل هذه البيئة لا يتلق القيم والمعايير التي من شأنها أن تجنبه السلوكات الانحرافية.

#### 3.3.5. الحي السكني وعلاقته بالجريمة :

فيما يخص تأثير الحي السكني على سلوكات الأفراد، فترى الحالة الأولى والخامسة بأن " الأحياء الشعبية تعتبر منبع للجريمة" نظرا لضيق المساكن والكثافة السكانية العالية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التوترات مما يتسبب في وقوع شجارات، وترى الحالة الثانية والسادسة والسابعة والتاسعة بأن " لأحياء الفوضوية أصبحت بؤرة فساد تنتج أعنى أنواع الإجرام " حيث تسود فيها ثقافة السجون، وترى الحالة الثالثة والرابعة بأن الوسط الاجتماعي هو " رافد من روافد الجريمة والأرضية الخصبة له " أي أن الفرد الذي ينشأ في بيئة إجرامية قد يكتسب بعض السلوكات الانحرافية عن طريق التعلم أو التقليد ويضيف المبحوث الثاني قائلا " الشخص السوي في مثل هذه البيئة يعتبر من طرف المجرمين

أنه استثناء" وأن المخالطة السلبية ورفاق سوء وطبيعة المسكن كلها تصب في الحي كون أن الحي الحاضن للفساد هو البيئة الأساسية للقيام بالأفعال التي يجرمها القانون، بينما ترى الحالة العاشرة بحكم المنطقة التي يعمل فيها فهي منطقة حدودية فقد أكد لنا بأن "البيئة الاجتماعية تتميز بسلطة القبيلة حيث يعد رئيسها هو الأمر والنهي في كل كبيرة وصغيرة، حيث تطبق أوامره بدون نقاش، وهناك بعض الصراعات تنشأ بين عرشين نتيجة لصراعات قديمة يتم توارثها من جيل لآخر ترتكب من أجلها جرائم تصل إلى القتل"

#### 4.3.5. رفاق السوء:

فيما يخص تأثير جماعة الرفاق فقد صرح المبحوث الأول أن هناك عبارة تقول: (الصاحب صاحب) ولذلك فالأسرة يجب عليها أن تتدخل في انتقاء رفاق الأبناء فإذا لم تكن هناك رقابة فالبداية بالتدخين والنهية بالمخدرات، والبداية بفضاء الإنترنت وتنتهي بالسهرات الحمراء وما يصاحبها من مجون وإباحية، وللمبحوث الثاني رأي آخر "المسبوقين قضائياً يؤثرون على الأسوياء والزج بهم في عالم الجريمة والانحراف" أما المبحوث الثالث فقد صرح " أن تأثير رفاق السوء يكون عن طريق توريط الشخص حتى يندمج في العصابة ويصبح بذلك من ذوي السوابق " وترى الحالة السادسة " إن الفرد الذي يقضي معظم أوقاته في الشارع يتأثر برفاق السوء، حيث تتكون لدى الفرد الذي يعيش في هذه البيئة شخصية لها استعداد إجرامي"

#### 4.5. توزيع الجريمة حسب المحددات الجغرافية:

##### 1.4.5. توزيع الجريمة حسب المنطقة:

إن الحديث عن توزيع الجريمة حسب المنطقة الجغرافية (ريف-حضر) يقودنا إلى إثارة نقطة بالغة الأهمية وهي مجال الاختصاص فمن المعلوم أن جهاز الشرطة تتركز أنشطته في المناطق الحضرية، أما جهاز الدرك الوطني فهي قوة معدة لأجل تنفيذ مهامها على كامل التراب الوطني، خاصة في المناطق الريفية، شبه الحضرية، طرق المواصلات و على الحدود، بينما جهاز العدالة من قضاة ووكلاء الجمهورية والمحامين يعالجون القضايا الخاصة بالجريمة التي تنحدر من البيئتين سواء كانت ريفية أو حضرية، ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع رجال القضاء ورجال الشرطة حول أنواع الجرائم التي تنتشر في الوسط الحضري، فقد صرحت الحالة الأولى " هناك إبداع في الجريمة بشتى صورها " أي أن الفاعل أصبح يلجأ إلى ابتكار أساليب تمكنه من ارتكاب جرائم من أجل الإفلات من العقاب، بينما نسجل إجماعاً بين الحالات الأخرى مفاده بأن الجرائم الأكثر انتشاراً في الوسط الحضري من خلال القضايا المسجلة أو القضايا التي تم حلها تتمثل في الجرائم جرائم ضد الأموال والجرائم التي تنسم بالعنف سواء كان لفظياً كالسب، والشتم، والتهديد والقذف أو جسدياً كالضرب والجرح، والقتل، بالإضافة إلى تعاطي وترويج المخدرات.

أما الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات فتتمثل في السرقة بمختلف أنماطها، فقد صرحت الحالة الخامسة بأن " المدينة تعتبر من الأماكن المفضلة لدى النشالين لارتكاب السرقة بالنشل والخطف " وهذا النوع من السرقة لها بيئتها الخاصة بما فالفاعل يغتنم الفرصة لارتكاب فعلته (النشل) في الأماكن التي تشهد اكتظاظاً وازدحاماً كبيرين، كمحطات الحافلات والقطارات، بالإضافة إلى انتشار السرقة بالخطف في المدن الكبرى التي تتميز بنمطها العمراني المعقد حيث تتداخل فيها بنايات وتضيق فيها الأزقة من جهة، والعلاقات الاجتماعية الموجودة بين الأفراد فهي علاقات ثانوية، وهذا ما يمكن الفاعل من ارتكاب جريمته والاختفاء بسهولة دون الوقوع في قبضة رجال الأمن، كما شهدت المناطق الحضرية أيضاً سرقات من على الرفوف (Le vol à l'étalage) حيث تشهد المدن الكبرى في السنوات الأخيرة طفرة في المراكز التجارية والتسوق أين يقوم الفاعل بسرقة بعض الأغراض ويقوم بإخفائها في جيبه أو حقيبته، ولكن غالباً ما يتم الكشف عن هذه

السلوكات بواسطة كاميرات المراقبة الموزعة في تلك المساحات التجارية، أما الحالة السادسة والسابعة فتري بأن "هناك ارتفاع في السرقات المتعلقة بالمهواتف النقال وانتشار ظاهرة استهلاك وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية"

أما فيما يخص واقع الجريمة في الأحياء الجديدة، فقد تعددت آراء الباحثين فيما يخص انتشار الجريمة في المدن الجديدة، فقد صرحت الحالة الأولى والثانية بأن "مستويات الجريمة في الأحياء الجديدة يرجع إلى الاختلاف في المشارب وطبيعة التنشئة واختلاف الثقافات، ففي هذه الأحياء لا يوجد تعارف بين الناس والإنسان عدو ما يجهل" وهذا ما لمسناه في السنوات الأخيرة حيث شيدت مدن جديدة تم خلالها ترحيل سكان الأحياء الشعبية إلى مناطق "محافظة" على حد قول الباحثين مما خلق صراعات لأن بعض السلوكات تعتبر دخيلة بالنسبة للمجتمع المستقبل وثقافة مقيدة بالنسبة للوافدين، وهذا ما ينجم عنها حالة صراع دائم، أما الحالة الثالثة فتعتبر بأن "حالة عدم التنظيم السائدة في هذه الأحياء من خلال عملية ترحيل جميع سكان الأحياء الشعبية وإسكانها في مكان واحد" هذا ما يدفعنا إلى القول بأن عملية الترحيل بهذا الشكل تسمح بالحفاظ على نفس التركيبة السكانية السابقة، حيث تنتقل معهم الخلافات والمشاحنات الموجودة بين الأفراد، كما تسمح أيضا بالحفاظ على نفس التركيبة التي تتكون منها العصابات، وقد صرح الباحث الرابع قائلا: "إن الأحياء الجديدة أصبحت عبارة عن مجموعة أحياء قسديرية استوطنت حي كبير، وأي احتكاك سلمي بين الوافدين وسكان الحي القدماء يتطور إلى حدوث مشادات بين الطرفين"

أما الحالة الخامسة والسابعة " فتعتبر بأن الصدمات بين السكان المرحلين حديثا وسكان المنطقة يرجع إلى محاولة فرض الذات وفرض الأمر الواقع من طرف بعض المجموعات من بين السكان الجدد، حيث يريد هؤلاء استنساخ نفس النمط المعيشي في الحي الذي ترعرعوا فيه ولكن يقابل هذا بالرفض من طرف السكان مما يؤدي إلى حدوث صدمات تتميز بالنعف نتيجة لتعارض القيم بين الطرفين" والغرض من فرض السيطرة على المجال هو تمكين تلك العصابات من ممارسة مختلف الأنشطة الإجرامية أهمها ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية، والاعتداءات بغرض السرقة كما يتم التحكم في مواقف السيارات، ومناطق البيع غير الشرعية على الأرصفة، من خلال فرض منطق الترويع، وهناك أسباب أخرى أيضا توجب الصراع بين الطرفين هو أن بعض المنحرفين ينظرون إلى الآخر بنظرة دونية من خلال التلطف بعبارات تستفز الطرف الآخر كالتلفظ بعبارة (كوافي) و(حابسين) هذه العبارات تسبب في شجارات تدوم لساعات طويلة تتطلب تدخل رجال الأمن، وقد صرح الباحث السادس قائلا: "دعني أقول لك حادثة وقعت عندما تم ترحيل عائلات كانت تقيم في الأحياء الشعبية بولاية الجزائر إلى أحياء جديدة فلم تمر سوى خمسة أيام أين وقعت جريمة قتل في هذا الحي"

أما فيما يخص الجريمة في الوسط الريفي فقد أكد رجال القانون و الدرك الوطني أن الجرائم التي تنتشر فيها لها علاقة بطبيعة البيئة الريفية إذ تعرف انتشارا لجرائم تتعلق بسرقة المحاصيل الزراعية، وسرقة المواشي، وإتلاف المحاصيل، والنزاع على العقار، والرعي في ملكية الغير، كما تنتشر أيضا جرائم الاعتداء على الأشخاص واستهلاك المخدرات، ولكن عدد القضايا المسجلة أقل بكثير مقارنة بنظيرتها في المناطق الحضرية.

#### 2.4.5. توزيع الجريمة حسب المحددات الطبيعية:

بالرغم من أن العوامل الطبيعية مثل المناخ واختلاف الفصول هي عوامل غير مباشرة لحدوث الجرائم في قاموس علماء الاجرام، إلا أننا تلقينا إجابات بحكم الخبرة التي اكتسبها الباحثون في الميدان تفيد بأن هناك علاقة بين العوامل الطبيعية والجغرافية والجريمة، فالمناطق



الساحلية تعتبر مناطق جاذبة للمصطافين في فصل الصيف من خلال استقطاب أعداد كبيرة منهم، وهذا ما يجعلها أيضا جاذبة للمجرمين بغرض السرقة، كما يستفيد العديد من الأفراد من العطل السنوية خلال هذه الفترة، حيث يتم تسجيل العديد من الشكاوى حول تعرض الكثير من المنازل للسرقة بالكسر، كما تسجل أيضا شكاوى حول السرقة بالإكراه وخاصة في الشواطئ هذا ما دفع بالسلطات الأمنية في السنوات الأخيرة إلى اعتماد مخطط **دلفين** لتأمين الشواطئ من سطوة بعض المجرمين.

ويرى المبحوث الخامس بأنه " يصعب تحديد بدقة العلاقة الموجودة بين الجريمة و المناخ، ولكن قد نتكلم في هذا الأمر بصفة نسبية، فمن خلال القضايا التي تمت معالجتها فقد تبين أن سرقة السيارات وتوابعها أي بمعنى بعض أجزاء السيارة كالعجلات أو المذباغ أو المرأة العاكسة (**Rétrovisueur**)، والسرقة بالكسر تزداد في فصل الشتاء " حيث تكون الفترة الليلية طويلة ويستغل الفاعل أحوال الطقس كالرياح القوية والأمطار التي تحول دون تمكن صاحب السيارة أو المنزل من سماع حركة الجاني حيث تختلط عليه الأصوات.

يصرح المبحوث التاسع قائلا: " إن استهلاك وترويج المخدرات تنتشر على مدار السنة ونفس الشيء بالنسبة للسرقة " ويضيف المبحوث العاشر " تزداد في فصل الصيف ظاهرة التهريب التي تعرف انتعاشا في هذه الفترة بسبب الأحوال الجوية التي تساعد في ممارسة هذا النشاط بسبب جفاف الأودية بين الضفتين والمقصود منها المناطق الحدودية بين الجزائر والدولة المجاورة بسبب المسالك الجبلية الجافة ما يسهل تنقل سيارات ذات الدفع الرباعي عكس فصل الشتاء أين تمتلئ الأودية والمسالك المملوءة بالأوحال التي تحول دون استعمال المركبات وحتى الحمير " ومن خلال الإجابات التي تفضل بها المبحوثين فإننا نستطيع القول أن الجريمة بشتى صورها تسجل على مدار السنة إلا أن هناك بعض الجرائم يكون فيها عامل المناخ عامل مساعد في ارتكاب تلك الجرائم.

## 6. وسائل ومبررات الإجرام:

إن أغلب المبحوثين صرحوا بأن أداة الجريمة الأكثر استعمالا هي الأسلحة البيضاء بمختلف أنواعها في ارتكاب الجرائم منها جرائم القتل والضرب والجرح العمدي، ومن أهم أنواع الأسلحة البيضاء نجد السيوف والخناجر من الحجم الكبير (**بوشية**) والسكين من نوع (**OKAPI**)، وهذا ما نلاحظه في حياتنا اليومية حيث أصبح بعض الشباب يعتبرون أن حمل السكين صفة من صفات الرجولة ولا يتوانون في اشتهار في وجه الضحية لأتفه الأسباب، كما توجد وسائل أخرى لارتكاب الجريمة ولكنها تستعمل بدرجة أقل من سابقتها حيث صرح المبحوث الثاني والخامس " بأن استعمال الأسلحة النارية كإشارات البواخر (**signale**) والزجاجات الحارقة خلال المشاجرات التي تحدث بين الشباب في الأحياء السكنية الجديدة، كما تستعمل أيضا ضد قوات الأمن خلال محاولتها لتفريق المتخاصمين في تلك الأحياء " وقد أكد لنا المبحوث الثامن أن بعض مرتكبي الجرائم يلجؤون إلى ابتكار أساليب جديدة كاستعمال الكلاب بغرض السرقة، بينما ترى الحالة العاشرة أن بعض المجرمين يتخذون من جلسات الخمر وسيلة للسيطرة على الضحية للإجهاد عليها.

ومهما تعددت الوسائل في ارتكاب الجرائم، فإن هناك تنوع في المبررات التي يتدرع بها الفاعل (الجاني) وهذا ما ذهب إليه "سذرلاند" حين قال تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي كُلاً من : فن ارتكاب الجريمة ومبررات السلوك الإجرامي ودوافعه<sup>1</sup> ومن خلال الاجابة التي أدلى بها المبحوثون في هذا الشأن ارتأينا أن نصنف تلك المبررات في ثلاثة محاور: المحور الأول يكتسي طابعا اقتصاديا، وقد سبق وأن أشرنا إليه سابقا في المحددات الاقتصادية وعلاقتها بالجريمة، أما المحور الثاني فهو يكتسي بعدا نفسيا، أي أن الفاعل يلجأ إلى التظاهر بالجنون

<sup>1</sup> عدلي السمري وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 49.

حتى يفلت من العقاب، أو ارتكب جريمة بدافع الانتقام أو تصفية الحسابات، وهناك من يرجع فعلته "لوسوسة الشيطان" أو أنه لم يكن في وعيه.

أما المحور الثالث : فمنهم من يقول بأنها المرة الأولى وستكون الأخيرة ،ويقول آخر الله غالب تقدرت، كما يبرر آخرون بأن الفعل الذي ارتكبه هو دفاع عن النفس أو دفاع عن الشرف ،وكل هذه المبررات الغرض منها استعطاف القاضي للحصول على ظروف تخفيف العقوبة.

## 7. التدابير الوقائية:

تعددت آراء الباحثين حول التدابير الوقائية التي من شأنها أن تكبح من وتيرة الجريمة ،فمنهم من اعتبر بأن استقلالية القضاء من الأركان الأساسية للحد من الجريمة فالقاضي الذي لا يتعرض للضغوطات أحكامه تكون عادلة ،بينما يرى آخرون بأن العدالة الاجتماعية كفيلة بتخفيض مستوى الجريمة،فالتوزيع العادل للثروات وإتاحة فرص الشغل لشرائح واسعة هو بمثابة صمام الأمان للمجتمع.

وقد صرح الباحث السابع بأن مشكلة العفو عن المساجين أصبحت تشكل عاملا من العوامل المشجعة على الجريمة،وهذا ما لحظناه خلال السنوات الأخيرة من خلال ظاهرة العود إلى الجريمة (*le récidive*) والعود إلى الجريمة له معنيين الأول هو ارتكاب نفس الجريمة بعد قضاء محكوميته،والمعني الثاني هو ارتكاب جريمة ثانية بعد خروجه من السجن،ويرى الباحث العاشر " ضرورة تشجيع التنمية في المناطق المعزولة" وهذا ما يتفق مع المقولة: "لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن"

## 8. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى قناعة مفادها أن ظاهرة الجريمة هي ظاهرة معقدة ،ويرجع هذا التعقيد بالأساس إلى وجود عدة عوامل تتضافر فيما بينها لتكون السلوك الاجرامي ،وعلى الباحث في مجال الجريمة والانحراف أن تكون له نظرة متعددة الأبعاد حتى يتمكن من تفسير الظاهرة تفسيراً علمياً ،ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نستعرضها كما يلي:

**1-**خلصت الدراسة إلى وجود ارتفاع في حجم ظاهرة الجريمة بشتى صورها،وهذا ما تؤكد الأعداد الكبيرة من القضايا التي يتم تسجيلها على مستوى الأقطاب الجزائرية ،أما فيما يخص العوامل الديموغرافية وعلاقتها بالجريمة فهي تتركز في أن فئة الشباب هم أكثر ارتكابا للجرائم بشتى صورها ،فمرحلة الشباب هي مرحلة حرجة يمر بها الفرد خلال حياته لما تتميز به من قوة وفعالية كبيرتين ومن أجل احتواء تلك الطاقة الكامنة في الفئات الشبانية يجب أن تتضافر جهود مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بالتنشئة من خلال المعايير والقيم التي تنقل إليهم ابتداء من الرعاية الأسرية ،التي يجب أن يحظى بها الفرد داخل الوسط الأسري،ثم المدرسة والمسجد ووسائل الإعلام من أجل استقطابها في تدعيم البناء الاجتماعي ،فالشباب يتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها سواء كان ذلك من خلال التعلم أو التقليد وهذا ما قد يؤدي به إلى أن يسلك سلوكات غير مشروعة،فمن طبيعة الشاب أيضا أنه يعيش في احلام اليقظة ،وبالتالي فإنه يبني طموحات أكبر من إمكانياته وعندما يقتنع بأنه لا يستطيع تحقيق تلك الطموحات فإنه يقع في الإحباط ،وهذه الحالة بدورها تولد الشعور بالانتقام الذي يترجم في سلوكات وأفعال إجرامية.

**2-**خلصت الدراسة أيضا إلى أن الوضعية المهنية لمرتكبي الجرائم أغلبهم ينتمون إلى فئة البطالين،فالبطالة بمعناها الواسع كما يعرفها غنيمي - لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته ،وإنما تعني أيضا حرمانه من الشعور بجودى وجوده-<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد حويطي وآخرون،علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي،الرياض،جامعة نايف للشؤون الأمنية،1998،ص133.

3- أما بالنسبة لتوزيع مرتكبي الجرائم حسب الحالة الاجتماعية، فإن فئة العزاب هم أكثر تسجيلاً للجرائم، فمن طبيعة الفرد الأعزب أنه يتسم بطابع التحرر من جميع أشكال المسؤوليات الأسرية باعتباره غير مسؤول على أسرة يعيّلها فهو بذلك يسعى من أجل تحقيق رغباته الشخصية فقط على عكس الشخص المتزوج الذي يسعى دوماً إلى تأدية أدواره ووظائفه التي تملئها عليه واجباته الأسرية، فهو بذلك ينأى بنفسه عن ارتكاب بعض السلوكات غير المشروعة من أجل تحصين أسرته من التفكك، ولكن في نفس الوقت فقد أكدت الدراسة بأن بعض المتزوجون يقدمون على ارتكاب بعض الجرائم بدافع الحاجة عندما يتعذر عليهم تلبية بعض الحاجيات نظراً للظروف المادية الصعبة التي يمرون بها من جهة ولغلاء المعيشة من جهة أخرى و في هذه الظروف قد يلجأ بعض الأفراد (المتزوجين) إلى ارتكاب بعض الجرائم منها الاختلاس، إصدار شيك بدون رصيد، الاحتيال، تزوير النقود، أو السرقة.

4- أما من حيث توزيع الجريمة حسب الجنس، فقد خلصت الدراسة بأن الذكور أكثر ارتكاباً للجريمة، ولكن هذا لا يعني بأن الانخفاض في عدد الجرائم المسجلة في صفوف النساء يدل على أنهن أقل ميلاً للجريمة، بل أن هناك بعض الجرائم نسائية بامتياز مثل (الكثير من الضحايا تم الايقاع بهم عن طريق استخدام النساء كطعم حيث سلبت منهم سيارات وأموال بالإضافة إلى الشعوذة، والإجهاض، ورمي الرضيع الناتج عن علاقة غير شرعية، الدعارة، السرقة)، فجرائم النساء تصنف في خانة ما يعرف بالرقم الأسود للجريمة (Le chiffre noire de la criminalité) أي الجرائم التي لا يتم التبليغ عنها لأقسام الشرطة.

5- إن ضعف التنشئة الاجتماعية، من خلال "استقالة" بعض الآباء من أداء مهامهم التربوية تجاه الأبناء ويتجلى ذلك في عدم مراقبة الأبناء وخاصة فيما يتعلق باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة (الانترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي وبرامج القنوات الفضائية) وكذلك عدم معرفة جماعة الرفاق التي يخالطها الأبناء من شأنها أن تدفع بالفرد إلى الارتقاء في أحضان الجريمة، والأسرة التي تعاني من التفكك الناجم عن الطلاق أو انحراف أحد الوالدين أشبه بذلك المركب الذي يفتقد إلى بوصلة تدله إلى بر الأمان.

6- أوضحت الدراسة بأن الأحياء الفوضوية والأحياء الشعبية أكثر تسجيلاً للجريمة فإذا نظرنا لطبيعة الحياة الاجتماعية السائدة فيها فقد وصفت من طرف الباحثين بأنها منبع ورافد من روافد الجريمة فانهدام الامن والمرافق الضرورية ووسائل الترفيه، وارتفاع البطالة في صفوف الساكنة والمساكن الضيقة التي لا تستوعب كل أفراد العائلة، وهذا ما يدفع بهم إلى تمضية معظم الوقت خارج البيت وبالتالي فهم معرضون للاستغلال من طرف محترفي الإجرام من ذوي السوابق ومعتادي السجون، كما تجعل الفرد أيضاً مهياً لتعلم وتقليد مختلف أشكال السلوك الإجرامي.

7- كما خلصت الدراسة إلى انشار الجريمة بكل أشكالها (جرائم ضد الأشخاص والممتلكات والجريمة المنظمة) في البيئتين الحضرية والريفية، ولكن من حيث الكم فإن المدينة أكثر تسجيلاً للجريمة بحكم الكثافة السكانية المرتفعة و العلاقات الثانوية بين الأفراد عكس الريف الذي يتميز بعلاقات أولية بين الأفراد، إلا أن هناك جرائم تسجل في الريف فقط بحكم الطابع الفلاحي الذي تتميز به كجريمة اتلاف وسرقة المحاصيل الزراعية وسرقة المواشي، والرعي في ملكية الغير.

8- بالنسبة للوسائل المستعملة في الجريمة فإن الأسلحة البيضاء أكثر استعمالاً في ارتكاب الجريمة، ولكن ظهرت أساليب أخرى كاستعمال الكلاب والأسلحة النارية ( وإشارات البواخر ) في المشاجرات التي تحدث بين السكان في الأحياء الجديدة.

**9. التوصيات:**

- من بين المقترحات التي من شأنها أن تقلص من حجم الجريمة في المجتمع حسب اعتقدنا نلخصها في النقاط الآتية:
- 1- العمل على توفير مناصب شغل للقضاء على آفة البطالة التي تعتبر مصدر للكثير من المشكلات الاجتماعية.
  - 2- تعبئة كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية لمعالجة هذه الظاهرة.
  - 3- تشجيع الشباب من أجل الانخراط في العمل الجماعي حتى يكون مؤثرا بدلا من أن يكون متأثرا.
  - 4- العمل على إرساء قواعد متينة للعدالة الاجتماعية، فكما قال العلامة ابن خلدون العدل هو أساس الملك.

**10. قائمة المراجع:**

- 1- إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1991، ص 65.
- 2- فتحي محمد مصباحي، الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، ط2، 1994، ص 170.
- 3- شتينر كفال (ترجمة عبد اللطيف محمد خليفة)، إجراء المقابلات ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2012، ص 21.
- 4- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر، دار القصبه للنشر ، ط2، 2004، ص 197.
- 5- يوسف الجباعي، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، بيروت ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى، 1997، ص 85.
- 6- عدلي السمرري وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 49.
- 7- أحمد حويقي وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، جامعة نايف للشؤون الأمنية، الرياض 1998، ص 133.